وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 12 February, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع وسط تصاعد التوترات.. وتحسن الطلب الهندي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، مدعومة بتصاعد المخاطر في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تكتنف المحادثات الأميركية الإيرانية، كما ساهمت مؤشرات انخفاض الفائض، مدفوعةً بتحسن الطلب من الهند، في تعزيز هذه الأسعار.

بلغت العقود الآجلة لخام برنت 69.37 دولارًا للبرميل، بزيادة قدرها 57 سنتًا، أو 0.83 %. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 64.52 دولارًا، بزيادة قدرها 56 سنتًا، أو 0.88 %.

وأفاد محللو مجموعة بورصة لندن في تقرير لهم: "يحافظ النفط على زخم إيجابي في ظل استمرار المحادثات الأميركية الإيرانية، ولكنه يبقى هشًا، مما يدعم علاوة مخاطر مضيق هرمز وسط ضغوط العقوبات المستمرة، والتهديدات بفرض تعريفات جمركية مرتبطة بالتجارة الإيرانية، وتصاعد التواجد العسكري الأميركي في المنطقة".

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، يوم الثلاثاء، بأن المحادثات النووية مع الولايات المتحدة أتاحت لطهران فرصة تقييم جدية واشنطن، وأظهرت توافقًا كافيًا لمواصلة المسار الدبلوماسي. وقد عقد دبلوماسيون من إيران والولايات المتحدة محادثات في سلطنة عمان الأسبوع الماضي في محاولة لإحياء الدبلوماسية، بعد أن نشر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أسطولًا بحريًا في المنطقة، مما أثار مخاوف من عمل عسكري جديد.

وبينما شهدت أسعار النفط انخفاضًا مبدئيًا بعد تصريح وزير الخارجية العماني بأن المحادثات المتعلقة بالمفاوضات الأميركية الإيرانية مع كبير المسؤولين الأمنيين الإيرانيين كانت مثمرة، إلا أن الآمال في التوصل إلى حل سلمي تبددت لاحقًا في أعقاب تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة قد ترسل حاملة طائرات ثانية إلى الشرق الأوسط في حال فشل المحادثات.

وصرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب يوم الثلاثاء بأنه يدرس إرسال حاملة طائرات ثانية إلى الشرق الأوسط، في الوقت الذي تستعد فيه واشنطن وطهران لاستئناف المفاوضات الرامية إلى التحذير من اندلاع صراع جديد.

كما ساهمت مؤشرات انخفاض الفائض في دعم أسعار النفط، حيث استوعبت الأسواق بعضًا من فائض البراميل المتوقع في الربع الأخير من عام 2025. وقال خافيير تانغ، محلل الأسواق في شركة فرتيسكا: "مع عودة مستويات النفط الخام في المياه إلى طبيعتها وارتفاع الطلب عليه في الهند، من المرجح أن تبقى أسعار النفط مدعومة على المدى القريب".

وتتجنب مصافي التكرير الهندية شراء النفط الروسي لمساعدة نيودلهي على إبرام اتفاقية تجارية مع واشنطن،

مما يدفعها بدورها إلى زيادة مشترياتها من النفط من الشرق الأوسط وغرب أفريقيا.

ينتظر المتداولون أيضًا بيانات مخزونات النفط الأميركية الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء. وقدّر محللون أن مخزونات النفط الخام ارتفعت بنحو 800 ألف برميل في المتوسط خلال الأسبوع المنتهي في 6 فبراير، بينما انخفضت مخزونات المشتقات النفطية والبنزين بنحو 1.3 مليون برميل و400 ألف برميل على التوالي.

وأفادت مصادر في السوق، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي الصادرة يوم الثلاثاء، أن مخزونات النفط الخام الأميركية ارتفعت بمقدار 13.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 6 فبراير.

النفط الفرنسي

في تطورات الأسواق، أعلنت شركة توتال إنيرجيز، عملاق النفط الفرنسي، يوم الأربعاء عن انخفاض أرباحها بنسبة 13 % في الربع الرابع، وهو ما جاء أقل بقليل من التوقعات، حيث لم تتمكن هوامش الربح المرتفعة على وقود التكرير والعائدات النقدية من بيع حصص في أصول الطاقة المتجددة، من تعويض انخفاض أسعار النفط والغاز. وسجلت توتال صافي دخل معدل للربع الرابع بلغ 3.8 مليار دولار (3.2 مليار يورو)، مقابل 4.4 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وكان المحللون قد توقعوا 3.9 مليارات دولار، وفقًا لتوقعات مجموعة بورصة لندن.

في الولايات المتحدة، صدرت وزارة الخزانة الأميركية، يوم الثلاثاء، ترخيصًا عامًا لتسهيل استكشاف وإنتاج النفط والغاز في فنزويلا، وهي خطوة طال انتظارها من شأنها أن تساعد في زيادة الإنتاج في البلاد، وخففت واشنطن العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الفنزويلي منذ أن ألقت القوات الأميركية القبض على الرئيس نيكولاس مادورو في أوائل يناير. وكانت قد منحت سابقًا عدة تراخيص عامة لتسهيل صادرات النفط وتخزينه واستيراده وبيعه من فنزويلا. ويحتاج مُنَقِّبو النفط إلى ترخيص أمريكي لاستخدام المعدات المتخصصة في فنزويلا واستيراد منصات الحفر اللازمة لتوسيع إنتاج النفط في البلاد، والذي يبلغ حاليًا ما يقرب من مليون برميل يوميًا. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يوم الثلاثاء، إن إنتاج فنزويلا من النفط الخام قد يشهد زيادة تصل إلى 20 ٪ في الأشهر المقبلة.

ويُجيز الترخيص العام الجديد توريد السلع والتكنولوجيا والبرمجيات والخدمات الأميركية لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز في فنزويلا. وينص الترخيص على أن أي عقد للمعاملات المُرخَّصة، يُوقَّع مع حكومة فنزويلا أو شركة الطاقة الحكومية، بدفسا، يجب أن يلتزم بالقوانين الأميركية، وأن تُحَلّ النزاعات في الولايات المتحدة. كما يُلزم الترخيص بتحويل المدفوعات إلى أي جهة خاضعة للعقوبات إلى صندوق تحت إشراف الولايات المتحدة.

ولا يُجيز الترخيص "إنشاء مشاريع مشتركة جديدة أو كيانات أخرى في فنزويلا لاستكشاف أو إنتاج النفط أو الغاز". وقد أُجيزت المعاملات المتعلقة بصيانة عمليات النفط والغاز، بما في ذلك إصلاح المعدات لأغراض الاستكشاف أو الإنتاج.

ووافقت حكومة الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز، التي تولت منصبها في يناير، على صفقة رئيسية لتوريد النفط مع الولايات المتحدة بقيمة ملياري دولار، مما سمح بانتعاش الصادرات بعد أن بلغت أدنى مستوياتها في ديسمبر وسط الحصار الأميركي.

وقد وافقت حكومة الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز، التي تولت منصبها في يناير، على صفقة رئيسية لتوريد النفط بقيمة ملياري دولار مع الولايات المتحدة، مما سمح بانتعاش الصادرات بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في ديسمبر وسط الحصار الأميركي.

وضعت واشنطن منذ ذلك الحين خطة طموحة لإعادة إعمار قطاع النفط الفنزويلي بقيمة 100 مليار دولار، يُتوقع أن تسمح بتوسع المنتجين الأجانب ودخول جهات فاعلة جديدة، بما في ذلك مزودي خدمات النفط. في أواخر يناير، وافق المجلس الوطني الفنزويلي على إصلاح شامل لقانون النفط الرئيسي في البلاد، يمنح الشركات الأجنبية استقلالية في الإنتاج والتصدير وبيع عائدات النفط.

في العقد الأول من الألفية الثانية، صادرت فنزويلا أصول بعض شركات النفط الدولية التي رفضت منح شركة النفط الحكومية، بدفسا مزيدًا من السيطرة التشغيلية، ووتسعى عدة شركات، من بينها إكسون موبيل، وكونوكو فيليبس، إلى الحصول على تعويضات عبر المحاكم.

تقدم العديد من شركاء وعملاء شركة النفط الفنزويلية، بدفسا، بما في ذلك شيفرون، وريبسول، وإيني، وشركة التكرير ريلاينس إندستريز، بطلبات للحصول على تراخيص فردية لتوسيع الإنتاج أو الصادرات.

وقالت شركة شيفرون، الشريك النفطي الرئيسي لفنزويلا، ومقرها الولايات المتحدة، إن تركيزها "ينصب على سلامة موظفيها، وحماية أصولها، مع الالتزام التام بجميع القوانين واللوائح السارية على أعمالها، فضلاً عن أطر العقوبات التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة".

وأفادت مصادر بأن العدد الكبير من الطلبات الفردية المقدمة إلى حكومة الولايات المتحدة قد أدى إلى تأخير التقدم في خطط توسيع الصادرات وتسريع تدفق الاستثمارات إلى البلاد.

إلى ذلك، قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يوم الثلاثاء، إن توسيع نطاق التراخيص الأميركية للصفقات المتعلقة بفنزويلا من شأنه أن يعيد إنتاج النفط في الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية بحلول منتصف عام 2026 إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحصار البحري الأميركي الذي فُرض في ديسمبر/كانون الأول، واضطرت شركة النفط الحكومية الفنزويلية، بدفسا إلى خفض إنتاجها بشكل كبير بعد أن فرضت واشنطن حصارًا بحريًا صارمًا للضغط على نيكولاس مادورو، الرئيس الفنزويلي الذي اعتقلته القوات الأميركية في يناير.

وأدى الحصار إلى قطع قدرة فنزويلا على تصدير النفط، مما تسبب في تراكم ملايين البراميل من النفط الخام في الخزانات والسفن البرية. وكانت فنزويلا تنتج ما بين 1.1 و1.2 مليون برميل من النفط الخام يوميًا قبل الحصار.

وقامت شركة النفط الفنزويلية بدفسا منذ ذلك الحين بإلغاء معظم التخفيضات، رافعةً الإنتاج إلى ما يقارب مليون برميل يوميًا، وذلك بعد أن سمحت الحكومة الأميركية الشهر الماضي لشركتي تجارة السلع الأساسية "فيتول" و"ترافيجورا" بالانضمام إلى شركة النفط العملاقة "شيفرون" مما يفتح آفاقًا جديدة لتصدير النفط الفنزويلي، ويساعد في تخفيف اكتظاظ المخزونات.

الاقتصادية

"السعودية للكهرباء" تحصل على تسهيلات تمويل مرابحة بـ16 مليار ريال

وقّعت "الشركة السعودية للكهرباء" اتفاقية تسهيلات تمويل مرابحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مع 7 بنوك بقيمة إجمالية قدرها 16 مليار ريال، وفقا لما أعلنته في إفصاح نشر على تداول اليوم الأربعاء.

تبلغ مدة التمويل 3 سنوات، مع خيار التمديد بموجب شروط الاتفاقية، بهدف إعادة تمويل مديونية قائمة ضمن تسهيلات المرابحة الحالية.

البنوك الـ 7 هي البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، والبنك السعودي الأول، والبنك السعودي الفرنسي، البنك العربي الوطني، وبنك الرياض، وبنك قطر الدولي الإسلامي.

تعد الشركة السعودية للكهرباء أكبر شركة خدمات كهربائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمسؤولة عن توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في المملكة. وتلتزم الشركة بالتميز التشغيلي والابتكار والاستدامة، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

«أرامكو» تحقق هدف المحتوى المحلي بنسبة 70 %

الشرق الأوسط

أعلنت «أرامكو السعودية» تحقيق برنامجها لتعزيز القيمة المُضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء)، هدفه المتمثّل في 70 في المائة من المحتوى المحلي. وبناءً على هذا الإنجاز المهم، كشفت الشركة أيضاً عن عزمها زيادة المحتوى المحلي في مشترياتها من السلع والخدمات إلى 75 في المائة بحلول عام 2030.

وأسهم برنامج «اكتفاء» منذ بدايته وحتى الآن، بأكثر من 280 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ما يعزز دوره كأحد المحركات الرئيسة للتنمية الصناعية، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المرونة المالية على المدى الطويل.

ومن خلال توطين السلع والخدمات، أسهم برنامج «اكتفاء» في دعم مرونة وموثوقية سلاسل إمداد «أرامكو السعودية» واستمرارية أعمالها، والحدّ من قابلية سلسلة الإمداد للتأثر، كما وفَّر حماية من التضخم العالمي في التكاليف، وهو ما برزت أهميته الكبيرة خلال فترات مليئة بالتحديات.

التنمية الصناعية

وأشار رئيس «أرامكو السعودية» وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين الناصر، إلى حجم التحوّل الذي أحدثه برنامج «اكتفاء» وتأثيره الإيجابي على اقتصاد المملكة، مبيناً أن الإعلان يُمثّل علامة فارقة في مسيرة البرنامج، ويجسّد قفزة نوعية في التنمية الصناعية للبلاد، في توجه متوافق بشكلٍ كبيرٍ مع الرؤية الوطنية الطموحة.

ومن هذا المنطلق، أسهمت التحسينات الإيجابية التي شهدتها بيئة العمل في المملكة بعد هذه الرؤية في نجاح البرنامج الذي يُعد أحد الركائز الرئيسة في استراتيجية الشركة، لبناء منظومة صناعية محلية تنافسية، تدعم قطاع الطاقة، وتُسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير آلاف فرص العمل النوعية للكوادر الوطنية.

وأضاف الناصر: «من خلال توطين سلسلة الإمداد، يُسهم البرنامج كذلك في تعزيز موثوقية الأعمال، والحدّ من آثار التحديات التي قد تواجه سلاسل الإمداد، كما يعكس أثره التراكمي على مدى 10 أعوام عمق القيمة المضافة التي يواصل تحقيقها».

سلاسل الإمداد

وعلى مدى العقد الماضي، برز «اكتفاء» كأحد أنجح النماذج الواقعية للتحوّل الاقتصادي القائم على سلاسل الإمداد؛ حيث حوَّل إنفاق «أرامكو السعودية» على المشاريع إلى عوامل نمو محلية أسهمت في توفير فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، وتحفيز الصادرات، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد.

وفي إطار هذا النمو، حدَّد برنامج «اكتفاء» أكثر من مائتي فرصة توطين في 12 قطاعاً رئيساً، تمثل قيمة سوقية سنوية تبلغ 28 مليار دولار أميركي.

وقد تحولت هذه الفرص إلى استثمارات ملموسة؛ حيث استقطب البرنامج أكثر من 350 استثماراً من 35 دولة في منشآت تصنيع جديدة داخل المملكة، مدعومة بنحو

9 مليارات دولار. وأسهمت هذه الاستثمارات حتى الآن، في تصنيع 47 منتجاً استراتيجياً في المملكة لأول مرة.

كما أسهم برنامج «اكتفاء» في توفير أكثر من مائتي ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في مختلف مناطق المملكة؛ مما عزز القاعدة الصناعية المحلية والكفاءات الوطنية.

ولدعم النمو المستمر، نظَّم برنامج «اكتفاء» 8 منتديات إقليمية للمورّدين حول العالم خلال عام 2025، استكمالاً للمنتدى الرئيس الذي يُعقد كل عامين.

وقد أسهمت هذه الفعاليات في ربط المستثمرين والمصنِّعين والمورِّدين العالميين بفرص التوطين في المملكة.

"أرامكو" تصدر أول شحنة مكثفات نفطية من حقل الجافورة

مال

كشفت وكالة بلومبيرغ أن شركة أرامكو باعت نفطاً من مشروع الجافورة البالغة قيمته 100 مليار دولار، في أول عملية تصدير مُعلنة من مشروع تطوير الغاز الطبيعي الضخم.

ويعتبر الجافورة أول حقل غير تقليدي للشركة يجري تطويره باستخدام تقنيات التكسير الهيدروليكي، التي تميزت بها حقول النفط الصخري بالولايات المتحدة.

الشرق الأوسط

«أوبك»: 42.20 مليون برميل يومياً متوسط الطلب العالمي على نفط «أوبك بلس» بالربع الثاني

توقّعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الأربعاء، تراجع الطلب العالمي على خام تحالف «أوبك بلس»، بمقدار 400 ألف برميل يومياً في الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالربع الأول.

وذكرت «أوبك»، في تقريرها الشهري، أن متوسط الطلب العالمي على خامات «أوبك بلس» سيبلغ 42.20 مليون برميل يومياً في الربع الثاني مقابل 42.60 مليون برميل يومياً في الربع الأول. ولم يطرأ أي تغيير على كلا التوقعين مقارنة بتقرير الشهر الماضي.

يضم تحالف «أوبك بلس»، الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بالإضافة إلى منتجين مستقلين؛ أبرزهم روسيا، وقرر مؤخراً رفع إنتاج النفط العام الماضي بعد سنوات من التخفيضات، وأوقف زيادات الإنتاج في الربع الأول من عام 2026 وسط توقعات بفائض في المعروض.

ومن المقرر أن يجتمع 8 أعضاء من «أوبك بلس» في الأول من مارس (آذار) المقبل؛ حيث من المتوقع أن يتخذوا قراراً بشأن استئناف الزيادات في أبريل (نيسان).

وفي تقرير «أوبك»، أبقت على توقعاتها بأن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 1.34 مليون برميل يومياً في عام 2027 وبمقدار 1.38 مليون برميل يومياً هذا العام.

وذكر تحالف «أوبك بلس»، في التقرير، أنه ضخّ 42.45 مليون برميل يومياً في يناير (كانون الثاني) الماضي، بانخفاض قدره 439 ألف برميل يومياً عن ديسمبر (كانون الأول) 2025، مدفوعاً بتخفيضات في كازاخستان وروسيا وفنزويلا وإيران.

وثبّتت أوبك توقعاتها لإجمالي الطلب خلال العام الجاري عند 106.5 مليون برميل يومياً، وهو نفس الرقم الذي أعلنته خلال الأشهر الأربعة الماضية. كما توقعت أن يصل إجمالي الطلب على النفط خلال العام المقبل إلى 107.9 مليون برميل يومياً، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي.

وأشارت إلى تراجع إنتاج فنزويلا وإيران، نتيجة عوامل جيوسياسية، إذ انخفض إنتاج كاراكاس من النفط خلال يناير 81 ألف برميل يومياً، بينما انخفض إنتاج طهران 87 ألف برميل يومياً.

وحافظت أوبك على نفس توقعات الشهر الماضي بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري، عند 3.1 في المائة، بينما يتسارع النمو العام المقبل إلى 3.2 في المائة.

وأشارت أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط يتلقى دعماً من السفر الجوي والنقل البري، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار مقابل سلة من العملات. وقالت: "أدى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السلع المقومة بالدولار، بما فيها

النفط، بالنسبة للمستهلكين، ووفر دعماً إضافياً للطلب العالمي".

وارتفعت أسعار النفط بأكثر من اثنين في المائة، خلال النصف الثاني من جلسة الأربعاء، بسبب مخاطر محتملة على الإمدادات في حال تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، في حين أشارت عمليات سحب الخام من مخزونات رئيسية إلى زيادة الطلب.

وبلغت العقود الآجلة لخام برنت 70.32 دولار للبرميل بحلول الساعة 01:20 بتوقيت غرينتش، بزيادة قدرها 1.52 دولار أو 2.2 في المائة. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 65.46 دولار، بزيادة قدرها .501 دولار أو ما يقرب من 2.4 في المائة.

وزير الطاقة الأميركي: سندفع نحو «زيارة كبيرة» في الإنتاج النفطي لفنزويلا

الشرق الأوسط

تعهّد وزير الطاقة الأميركي كريس رايت الأربعاء الدفع نحو «زيادة كبيرة» في الإنتاج النفطي لفنزويلا، وذلك عقب محادثات مع الرئيسة الفنزويلية بالوكالة ديلسي رودريغيز التي أعربت عن تطلّعها إلى «شراكة مثمرة على المدى الطويل» مع واشنطن.

وقال رايت إن طفرة في إنتاج فنزويلا من النفط والغاز الطبيعي والكهرباء من شأنها أن تُحسّن جودة حياة «كل الفنزويليين في كل أنحاء البلاد»، وأضاف إن الرئيس دونالد ترمب ملتزم جعل «الأميركيتين عظيمتين مجددا».

ارتفاع حاد بمخزونات النفط الأميركية بمقدار 8.5 مليون برميل خلال أسبوع

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، ارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير خلال الأسبوع الماضي.

وذكرت الإدارة، في تقريرها الأسبوعي، الذي يحظى بمتابعة واسعة في السوق، أن مخزونات النفط الخام ارتفعت بنسبة 2 في المائة أي بمقدار 8.5 مليون برميل لتصل إلى 428.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 6 فبراير (شباط)، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز»، التي أشارت إلى ارتفاع قدره 793 ألف برميل.

ويعد هذا أعلى وتيرة ارتفاع أسبوعية منذ 31 يناير (كانون الثاني) 2025.

وأضافت الإدارة أن مخزونات النفط الخام في مركز التوزيع في كوشينغ بأوكلاهوما ارتفعت بمقدار 1.1 مليون برميل.

وتراجعت عمليات تكرير النفط الخام في المصافي بمقدار 29 ألف برميل يومياً، وفقاً للإدارة.

وانخفضت معدلات تشغيل المصافي بمقدار 1.1 نقطة مئوية خلال الأسبوع لتصل إلى 89.4 في المائة.

وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة ارتفعت بمقدار 1.2 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 259.1 مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 0.4 مليون برميل.

وأظهرت بيانات الإدارة انخفاض مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 2.7 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، لتصل إلى 124.7 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض قدره 1.3 مليون برميل.

وأضافت إدارة معلومات الطاقة أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 912 ألف برميل يومياً.

«توتال» ترفض دعوات ترمب للعودة إلى فنزويلا: استثمار مكلف

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية العملاقة للطاقة، باتريك بويان، إن العودة إلى فنزويلا «مكلفة للغاية وملوثة للبيئة بشكل كبير»، وذلك على الرغم من دعوات الرئيس الأميركي دونالد ترمب لشركات النفط الكبرى لاستثمار مليارات الدولارات في البلاد.

وكانت الشركة قد انسحبت من فنزويلا عام 2022؛ لكن إدارة ترمب حثت شركات النفط الكبرى على العودة منذ العملية العسكرية الأميركية التي أسفرت عن اعتقال الرئيس نيكولاس مادورو في 3 يناير (كانون الثاني).

وفي تصريح أدلى به يوم الأربعاء، قال بويان للصحافيين، إن الشركة انسحبت من البلاد «لأن ذلك يتعارض مع استراتيجيتنا. فقد كانت مكلفة للغاية وملوثة للبيئة بشكل كبير، ولا تزال هذه هي الحال». ونقلت وكالة «رويترز» هذه التصريحات.

ودعت إدارة ترمب شركات الطاقة الأميركية العملاقة إلى استثمار مائة مليار دولار لإعادة بناء قطاع النفط الفنزويلي.

وتعهد ترمب بدعم شركات النفط الأميركية المستثمرة في فنزويلا، من خلال تقديم مساعدات أمنية حكومية، مصرحاً الشهر الماضي بأن شركات الطاقة واجهت سابقاً مشكلات؛ لأنها لم تكن تحت قيادته.

وتفتخر فنزويلا بامتلاكها أكبر احتياطيات نفطية في العالم، ولكن بعض شركات النفط الأميركية، بما فيها «إكسون موبيل»، أعربت عن حذرها من التسرع في العودة إلى السوق الفنزويلية.

وتصدَّر الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون»، دارين وودز، عناوين الأخبار مؤخراً، لتصريحه خلال اجتماع مع ترمب في البيت الأبيض، بأن السوق الفنزويلية «غير قابلة للاستثمار» في وضعها الحالي. وشن ترمب هجوماً لاذعاً على وودز، مهدداً بتهميش عملاق النفط، ومتهماً الشركة بـ«التلاعب بالأمور».

معوقات البنية التحتية

بدأت شركة «توتال» عملياتها في فنزويلا في التسعينات. وجاء انسحابها في أعقاب تحول استراتيجي بعيداً عن النفط الخام الثقيل والعالي الكبريت، وسط مخاوف تتعلق بالسلامة. وكان بويان قد صرح سابقاً بأن فنزويلا ليست من أولويات شركته.

وكانت الشركة الفرنسية قد أعلنت عن انخفاض طفيف في أرباح الربع الرابع، وتقليص عمليات إعادة شراء الأسهم، وسط تراجع أسعار النفط الخام.

وارتفعت أسهم الشركة المدرجة في بورصة باريس بنحو 2 في المائة خلال تعاملات الصباح، مسجلة أعلى مستوى لها في 52 أسبوعاً.

ليبيا تمنح تراخيص استكشاف للنفط والغاز في أول جولة منذ 2007

الشرق الأوسط

منحت ليبيا، الأربعاء، تراخيص تنقيب عن النفط والغاز لشركات أجنبية، من بينها «شيفرون» و«إيني» و«قطر للطاقة» و«ريبسول» في أول جولة عطاءات منذ نحو عقدين، وذلك في إطار سعيها لإنعاش القطاع رغم المخاطر السياسية.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الشركات الفائزة في أول جولة عطاءات تطرحها منذ 2007. إذ خصصت مساحات مهمة في حوضي سرت ومرزق البريين إلى جانب حوض سرت البحري بالبحر المتوسط الغني بالغاز.

وتعكس هذه التراخيص تجدد الاهتمام بالسوق الليبية، بعد سنوات ظل فيها المستثمرون الأجانب حذرين من بيئة العمل في ليبيا التي انزلقت إلى الفوضى عقب الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011.

ولا تزال ليبيا منقسمة سياسياً بين حكومتين متنافستين؛ إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وتؤدي النزاعات بشأن البنك المركزي وإيرادات النفط في كثير من الأحيان إلى إعلان حالة القوة القاهرة في حقول نفطية رئيسية.

وجاءت جولة التراخيص، التي مُنح فيها 5 من أصل 20 منطقة مطروحة عقب توقيع اتفاقية تطوير نفطية مدتها 25 عاماً الشهر الماضي مع شركتي «توتال إنيرجيز» الفرنسية و«كونوكو فيليبس».

وقال مسعود سليمان، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، للصحافيين إن الخلافات بخصوص التزامات الحفر وحصص المشاركة أدت إلى عدم منح تراخيص لعدة مناطق في أحدث جولة تراخيص. وأضاف أن النتائج ستستخدم لتحسين شروط العقود المستقبلية بما يتماشى مع السوق العالمية.

وأشار سليمان إلى إمكان إجراء مفاوضات إضافية فيما يتعلق بالمناطق التي لم تتلقَّ عروضاً في هذه الجولة.

وحصلت «إيني» الإيطالية و«قطر للطاقة» على حقوق المنطقة البحرية «01»، مما يعزز شراكة استراتيجية تمتد في مناطق بالبحر المتوسط. وفاز كونسورتيوم آخر يضم «ريبسول» الإسبانية و«إم أو إل» المجرية و«تي بي أو سي» التركية المملوكة للدولة بالمنطقة البحرية «07» الواقعة في حوض سرت.

وحصلت «شيفرون» الأميركية على رخصة استكشاف «سرت إس4»، وهو ما يمثل عودة مهمة إلى أغنى أحواض النفط والغاز البرية في ليبيا.

وفي حوض مرزق الجنوبي، فازت «إيتيو» النيجيرية برخصة «إم1»، وهو ظهور نادر لشركة أفريقية مستقلة في قطاع التنقيب والإنتاج في البلاد.

ويبرز إدراج شركة البترول التركية في رخصتين منفصلتين، من بينها حقل «سي3» البري بالشراكة مع شركة «ريبسول»، مدى متانة العلاقات بين أنقرة وطرابلس، مقر حكومة

الوحـدة الوطنيـة المعترف بهـا دوليـاً برئاسـة عبـد الحميـد الدبيبـة.

ويمكـن أن يـشير دخـول شركـة «قطـر للطاقـة» إلى قطـاع النفـط والغـاز البحـري إلى جانـب شركـة «إيني» إلى رغبـة ليبيـا في الاسـتفادة مـن خبرة الدوحـة في صناعـة الغـاز في إطـار سـعيها لزيـادة صادراتهـا مـن الغـاز إلى أوروبـا بحلـول عـام 2030.

واعتمـدت هـذه الجولـة نموذجـاً تعاقديـاً جديـداً للتمويـل يمنح المستثمرين مرونة أكبر، ليحل محل الشروط الجامدة التي كانـت تعـوق الاسـتثمار سـابقاً. وتسـعى ليبيـا إلى رفـع طاقتهـا الإنتاجيـة إلى مليـوني برميـل يوميـاً، مقارنـة بإنتاجهـا الحـالي الـذي يبلـغ نحـو 1.41 مليـون.

وقالـت «ريبسـول»، في بيـان، وفقـاً لـ«رويترز»: «ليبيـا دولـة ذات أولويـة في محفظـة (ريبسـول)، إذ تـرى إمكانـات مسـتمرة مـن خـلال الاسـتثمارات الموجهـة في الاستكشـاف وتعزيـز الإنتـاج وتحـسين البنيـة التحتيـة».

سوريا تفتح أبواب الطاقة لعمالقة النفط العالميين

الشرق الأوسط

تتحرك سوريا بخطى متسارعة لاستعادة مكانتها لاعب طاقة إقليمياً، حيث كشف الرئيس التنفيذي لـ«الشركة السورية للنفط»، يوسف قبلاوي، عن خطط طموح لفتح المجال أمام شركات عالمية كبرى، مثل «شيفرون»، و«كونوكو فيليبس»، و«توتال إنرجي»، و«إيني».

وفي حديثه لصحيفة «فاينانشال تايمز»، أكد قبلاوي أن البلاد لم تستكشف سوى أقل من ثلث إمكاناتها النفطية والغازية، مشيراً إلى وجود تريليونات الأمتار المكعبة من الغاز في أراضٍ لم تُمس بعد، في انتظار الخبرات الدولية لاستخراجها.

تحالفات استراتيجية وعقود استكشاف بحرية

بدأت ملامح الخريطة الجديدة للقطاع تتشكل بالفعل؛ حيث وقعت شركة «شيفرون» الأميركية اتفاقية مع مجموعة «باور إنترناشيونال» القطرية لبدء استكشاف بلوك بحري، ومن المتوقع انطلاق الأعمال الميدانية خلال شهرين.

ولا يتوقف الطموح عند هذا الحد؛ إذ تدرس «قطر للطاقة» و«توتال إنرجي» الدخول في بلوك ثانٍ، بينما تُجرى مفاوضات مع «إيني» الإيطالية لبلوك ثالث. كما عززت «كونوكو فيليبس» وجودها بتوقيع مذكرة تفاهم سابقة؛ مما يعكس ثقة الشركات الكبرى بجدوى الاستثمار في القطاع السوري الواعد، وفق «فاينانشال تايمز».

معركة الإنتاج

بعد سنوات من الصراع، أحكمت الحكومة السورية سيطرتها بـ«القوة» على الحقول النفطية في الشمال الشرقي التي كانت خاضعة للقوات الكردية. ويصف قبلاوي حالة هذه الحقول بـ«السيئة»، حيث انخفض الإنتاج من 500 ألف برميل يومياً إلى 100 ألف فقط نتيجة التخريب واستخدام المتفجرات لزيادة الإنتاج قصير الأمد. ولتجاوز هذا العائق، يطرح قبلاوي استراتيجية «قطع الكعكة»، التي تقوم على منح الشركات العالمية حقولاً قائمة لإعادة تأهيلها، والسماح لها باستخدام عوائد هذه الحقول لتمويل عمليات استكشاف جديدة وعالية التكلفة في مناطق أخرى.

الخبرة الدولية

تسعى سوريا إلى سد الفجوة التقنية، خصوصاً في عمليات الاستكشاف بالمياه العميقة، حيث أجرت دراسات زلزالية ورسمت خرائط للحقول المحتملة، لكنها تفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة. وفي إطار هذا المسعى، من المقرر إجراء محادثات مع شركة «بي بي» في لندن، مع بقاء الأبواب مفتوحة أمام الشركات الروسية والصينية. ووفق تقديرات «وود ماكينزي»، فإن سوريا تمتلك احتياطات مؤكدة تبلغ 1.3 مليار برميل، مع مساحات شاسعة غير مستكشفة، لا سيما في القطاع البحري.

وفي تطور آخر نقلته «رويترز»، يستعد تحالف ضخم لبدء عمليات استكشاف وإنتاج واسعة في الشمال الشرقي السوري. ويضم هذا التحالف شركة «طاقة» السعودية بالتعاون مع عمالقة الخدمات النفطية والطاقة من

الولايات المتحدة؛ «بيكر هيوز»، و«هانت إنرجي»، و«أرجنت إل إن جي».

يستهدف هذا المشروع تطوير ما بين 4 و5 بلوكات استكشافية في المناطق التي كانت تخضع سابقاً لسيطرة القوات الكردية قبل دمجها في الدولة، ويسعى التحالف إلى توحيد موارد البلاد تحت راية واحدة، في خطوة وصفها الرؤساء التنفيذيون بأنها تجسيد لرؤية سياسية مشتركة تهدف إلى نقل سوريا من «الظلمة إلى النور» عبر فوائد اقتصادية ملموسة.

نحو استقرار طاقي بنهاية العام

بوجود ألفي مهندس يعملون حالياً على تقييم الأضرار في الشمال الشرقي، تتطلع الحكومة السورية إلى إعلان جدول زمني كامل للتعافي بحلول نهاية فبراير (شباط) الحالي. ويحدو «الشركة السورية للنفط» تفاؤل كبير بالقدرة على مضاعفة إنتاج الغاز ليصل إلى 14 مليون متر مكعب يومياً بنهاية عام 2026.

وتأتي هذه التحركات مدعومة بزخم استثماري إقليمي، تقوده شركات سعودية وأميركية في مشروعات بنية تحتية وطاقة؛ مما يؤسس لمرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي تحت شعار الأمن والاستقرار.

تراجع الدعم الشعبي للتحول إلى الطاقة المتجددة في ألمانيا

الشرق الأوسط

كشف استطلاع للرأي تراجعاً في الدعم الشعبي للتحول في مجال الطاقة وحماية المناخ في ألمانيا.

ووفقاً للاستطلاع الذي أجراه معهد «ألنسباخ» لقياس مؤشرات الرأي بتكليف من مؤسسة «بي إم دبليو هربرت كفانت»، انخفضت بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية نسبة من يشعرون بقلق كبير إزاء تداعيات تغير المناخ.

وبحسب الاستطلاع، ارتفعت هذه النسبة بين عامي 2010 و2019 من 29 في المائة إلى 51 في المائة، وظلت حتى عام 2022 عند مستوى مرتفع مماثل، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين أولاً إلى 36 في المائة ثم إلى 33 في المائة حالياً.

وأوضح المعهد أن أسباب هذا التراجع تعود بالدرجة الأولى إلى تداخل أزمات متعددة، بدءاً من الأزمة الاقتصادية ومروراً بالحرب في أوكرانيا ووصولاً إلى تزايد عدم اليقين إزاء الآفاق العامة.

وجاء في بيان للمعهد: «في الأجندة السياسية للسكان تحظى قضايا الأمن الخارجي والداخلي، والتنمية الاقتصادية، وكذلك مسائل إمدادات الطاقة، بأهمية أكبر بكثير في الوقت الراهن مقارنة بقضية حماية المناخ».

ورأى 43 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أن قرار التوقف عن استخدام الطاقة النووية وتسريع توسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة هو المسار الصحيح، في حين عدّ 37 في المائة أن المسار المتبع خاطئ.

وأشار الاستطلاع إلى أن الانتقادات للمسار الحالي تنتشر بشكل خاص في شرق ألمانيا، وبين الفئات الاجتماعية الدنيا، وكذلك بين أنصار حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني الشعبوي والحزب الديمقراطي الحر، المقرب من رجال الأعمال.

وخلال عام واحد تراجعت بين مؤيدي التحول في مجال الطاقة نسبة من يعتقدون أن ألمانيا تتخذ الإجراءات الصحيحة لتنفيذه من 52 في المائة إلى 33 في المائة. وفي المقابل ارتفعت نسبة من يعبرون عن شكوكهم حيال الإجراءات المتخذة إلى 26 في المائة.

ويربط السكان التحول في مجال الطاقة بالمخاطر أكثر من الفرص، إذ يرى 37 في المائة من المشاركين أنه يرتبط في المقام الأول بالمخاطر، بينما يعدّه 28 في المائة فرصة، ويرى ربع المشاركين تقريباً أن الفرص والمخاطر متساوية.

وأظهرت نتيجة أخرى للاستطلاع، أن ثلثي المشاركين يتوقعون أن تتغير صورة المشهد الطبيعي في ألمانيا بشكل جذري نتيجة التحول في مجال الطاقة، بسبب توربينات الرياح وخطوط الكهرباء الجديدة.

شكرًا.